كلية الحقوق
قسم القانون العام

الحماية الدستورية للحقوق والحريات السياسية في النظام الدستوري الليبي

(دراسة مقارنة)

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه فى الحقوق

من الباحث

أحمد جمعة سعيد سرير

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

أ.د/ محمد أنس قاسم جعفر (رئيساً)

أستاذ القانون العام – كلية الحقوق – جامعة بني سويف ومحافظ بني سويف الاسبق

المستشار.د/ طه سعيد السيد (عضواً)

نائب رئيس مجلس الدولة

أ.د/ محمد سعيد حسين أمين (مشرفاً وعضواً)

أستاذ ورئيس قسم القانون العام – كلية الحقوق – جامعة عين شمس.

١٤٤٠هـ - ٢٠١٩ م

كلية الحقوق

قسم القانون العام

صفحة العنوان

اسم الباحث : أحمد جمعة سعيد سرير

عنوان الرسالة : الحماية الدستورية للحقوق والحريات السياسية في النظام الدستوري الليبي
(دراسة مقارنة)

الدرجة العلمية : الدكتوراه

القسم : القانون العام

الكلية: الحقوق.

الجامعة: جامعة عين شمس.

سنة التخرج:

سنة المنح: ٢٠١٩

كلية الحقوق
قسم القانون العام

رسالة دكتوراه

اسم الباحث : أحمد جمعة سعيد سرير

عنوان الرسالة : الحماية الدستورية للحقوق والحريات السياسية في النظام الدستوري الليبي
(دراسة مقارنة)

الدرجة العلمية : الدكتوراه

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

أ.د/ محمد أنس قاسم جعفر (رئيساً)

أستاذ القانون العام – كلية الحقوق – جامعة بني سويف ومحافظ بني سويف الاسبق

المستشار.د/ طه سعيد السيد (عضواً)

نائب رئيس مجلس الدولة

أ.د/ محمد سعيد حسين أمين (مشرفاً وعضواً)

أستاذ ورئيس قسم القانون العام – كلية الحقوق – جامعة عين شمس.

الدراسات العليا

ختم الإجازة: أُجيزت الرسالة: بتاريخ / /

موافقة مجلس الكلية موافقة مجلس الجامعة

﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي
الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ
وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴾

صدق الله العظيم

(سورة الإسراء – الآية ٧٠)

اهداء

إلى والدي الحبيب .. أمي الحبيبة ..

أطال الله في عمرهما

إلى زوجتي .. حباً وحناناً

إلى أولادي .. حفظهم الله وراعاهم

إلى إخوتي وأخواتي .. وفقهم الله وأعانهم

إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا البحث

أهدي هذا الجهد المتواضع

الباحث

شكر وتقدير

نشكر الله تبارك وتعالي ونحمده علي نعمه التي لا تعد ولا تحصي، قال تعالي: (وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ۖ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ) سورة ابراهيم: آية (٧)

أتقدم بأسمى آيات الشكر والامتنان إلى روح **الأستاذ الدكتور/ محمود ابو السعود حبيب** الذي كان قد شرفني بقبوله الإشراف على رسالتي، لكنَّ القدر كان له كلمة أخرى، فأدعو الله أن يسكنه فسيح جناته، وأن يجعل قبره روضة من رياض الجنة ، فهو من غرس في حب العلم والإطلاع ... وحصد مني التقدير والوفاء والاحترام..... فكم غمرني بفضله وسعه صدره ، و كم احاطنى بعلمه ونصحه ، فجزاه الله عنى خير الجزاء.

كما يسرني أن أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير للعالم الجليل **الأستاذ الدكتور/ محمد سعيد حسين أمين، أستاذ** ورئيس قسم القانون العام – كلية الحقوق – جامعة عين شمس، فقد تشرفت بقبوله الإشراف على هذه الرسالة وكان له الفضل بعد الله عز وجل في توجيهي وإرشادي من بداية هذا العمل حتى منتهاه، وما كان لهذا العمل أن يصل لما هو عليه لولا تلك التوجيهات والإرشادات التي رسمت ملامحه وعبدت طريقه، متعه الله بوافر الصحة والعافية، وجزاه الله عنى خير الجزاء.

والشكر موصول أيضاً للعالم الجليل **الأستاذ الدكتور/ محمد أنس قاسم جعفر** أستاذ القانون العام –كلية الحقوق – جامعة بني سويف ومحافظ بني سويف الأسبق، على تكرم سيادته برئاسة لجنة المناقشة والحكم على الرسالة رغم كثرة مشاغله، أطال الله في عمره وأسأل الله أن يجزيه عني خير الجزاء .

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى معالي **المستشار الدكتور/ طه سعيد السيد نائب رئيس مجلس الدولة**، لتفضل سيادته بالمشاركة في عضوية لجنة المناقشة والحكم على الرسالة، أرفع إلى سيادته أسمى عبارات الشكر والثناء أمده الله بالصحة والعافية .

الباحث

المقدمة

من المؤكد أن مسألة حقوق الإنسان Human Rights، ليست وليدة لحظة معينة في تاريخ البشرية، وهي ليست نتاج حضارة واحدة، وإنما هي نتاج تفاعل بشري عبر العصور التي مرت بها الإنسانية.

احتلت قضايا حقوق الإنسان، بصفة عامة، في هذه المرحلة أهمية كبيرة ومتزايدة، وتكمن الأسباب والدوافع التي أملت هذه الأهمية في السنوات الأخيرة، إلى تزايد وتيرة الصراعات الداخلية والدولية وما نتج عنها من عنف وممارسات أدت في الكثير من الحالات إلى انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان، ومن هنا أصبحت مسألة حماية حقوق الإنسان من أهم القضايا المطروحة على جميع المستويات الدولية والإقليمية والوطنية.

إن الشيء المؤكد في الفكر القانوني هو أن حقوق الإنسان تقررها في الأصل الدولة، وتعتبر الحقوق السياسية أهم الحقوق التي ترتكز عليها نظرية حقوق الإنسان الأساسية بصفة عامة في العصر الراهن، فمع ظهور الدولة في شكلها الحديث بدأ الاهتمام الوطني بقضايا حقوق الإنسان السياسية، وخاصةً في الدول المتحضرة ذات الأنظمة الديمقراطية.

بدأ اهتمام الدول بقضايا الحقوق والحريات السياسية بشكل ظاهر في مستويين رئيسيين يمثلان في مضمونهما نقطة ارتكاز أساسية لجوهر الحماية القانونية اللازمة لممارسة جميع الأفراد في هذه الدول لحقوقهم وحرياتهم السياسية.

المستوى الأول، يتمثل في المبادئ الدستورية والقانونية السارية في الدولة، وإنشاء الآليات أو الأجهزة الداخلية المعنية بحماية ممارسة جميع المواطنين لهذه الحقوق والحريات. **المستوى الثاني**، ذو طابع دولي عالمي وإقليمي، وبموجبه تم إرساء قواعد دولية ملزمة من خلال الاتفاقيات والمواثيق الدولية والإقليمية التي أنشئت أجهزة وآليات دولية تعني بحماية هذه الحقوق على مستوى عالمي وإقليمي.

إن الحديث عن حقوق الإنسان وحرياته السياسية والضمانات اللازمة لكفالة واحترام هذه الحقوق لا يمكن بحثه إلا إذا كان الحديث بصدد دولة قانونية يسمو فيها القانون وتسود فيها القيم والأسس الديمقراطية الحقيقية.

لا يخلو أي دستور في مثل هذه الدول من النص على الاعتراف بالحقوق والحريات السياسية للمواطنين، وعلى ضرورة حمايتها كونها تشكل ركيزة الأساس للأنظمة الديمقراطية المعاصرة.

لاشك أن موضوع الحقوق والحريات السياسية يعتبر من أهم الموضوعات المطروحة في العديد من الدول العربية التي مرت بثورات أطاحت بأنظمة الحكم السابقة في العقد الأول من القرن الحالي، ومهدت السبيل لدعوة وطنية ودولية واسعة للإصلاح السياسي في هذه الدول وخاصة ليبيا التي شهدت حدثاً وطنياً هاماً، وهي ثورة ١٧ فبراير ٢٠١١م، تلك الثورة التي أتاحت الفرصة لجميع الليبيين لممارسة نشاطهم السياسي والمشاركة في الشؤون العامة.

تهدف الحماية الدستورية للحقوق والحريات السياسية إلى تحقيق العديد من الضمانات لممارسة فعلية لمثل هذه الحقوق والحريات، ومن أهم هذه الضمانات:

- **أولاً:** مطابقة القانون لأحكام الدستور عن طريق الرقابة الدستورية وهي الرقابة المنبثقة عن مبدأ سمو القاعدة الدستورية.
- **ثانياً:** إمكانية إقامة رقابة متبادلة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ضماناً لعدم هيمنة أي سلطة على الأخرى.
- **ثالثاً:** ترتبط هذه الحماية بدولة القانون ارتباطاً وثيقاً وبالتالي يعلو مبدأ سيادة القانون بحكم ديمقراطية نظام الحكم ذاته.
- **رابعاً:** التأكيد على أنه لا مجال للحديث عن الحماية الدستورية للحقوق والحريات السياسية وما يرتبط بها من حقوق وحريات في غياب مبدأ الشرعية أو في غياب الديمقراطية.

من المؤكد أن هذه التوطئة قد أتاحت لنا فرصة لطرح السؤال التالي: هل استطاع المشرع الدستوري الليبي أن يكرس متطلبات الحماية الدستورية للحقوق والحريات السياسية في نصوص الدستور الملكي عام ١٩٥١م، وكذلك ما تلاه من إعلانات دستورية من عام ١٩٦٩م وحتى عام ٢٠١١م.

هدف الدراسة:

لاعتبارات تتعلق بطبيعة الموضوع، اعتمدنا على الدراسة التحليلية لمضمون النصوص الدستورية للوقوف على التجربة الدستورية الليبية ودورها في ضمان الحماية الدستورية للحقوق والحريات السياسية لمعرفة أوجه النقص بقصد معالجتها في مشروع الدستور الجديد المرتقب.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في محاولة الوقوف على مدى أهمية الحماية الدستورية للوثائق الدستورية ودورها في ضمان وحماية الحقوق والحريات السياسية.

منهجية الدراسة:

اتبعنا في دراسة الحقوق والحريات السياسية، كما بيَّنا، على الدراسة التحليلية المقارنة متخذين من مضمون نصوص التشريعات الدستورية في النظام الدستوري الليبي وبعض الأنظمة الوطنية والدولية محل الدراسة.

خطة الدراسة:

بناء على ما سبق، وتحقيقاً للأهداف المرجوة من هذه الدراسة، فقد رأينا أن تكون خطة الدراسة على النحو التالي:

- الفصل التمهيدي: نظرة عامة عن الحقوق والحريات العامة.
- الباب الأول: المراحل التاريخية للحقوق والحريات السياسية ومكانتها في إعلانات الحقوق في العصر الحديث.

- الباب الثاني: الضمانات والضوابط الدستورية للحقوق والحريات السياسية.
- الباب الثالث: تطبيقات الحماية الدستورية للحقوق والحريات في القانون العام.

الفصل التمهيدي
نظرة عامة عن الحقوق والحريات العامة

الفصل التمهيدي
نظرة عامة عن الحقوق والحريات العامة

على سبيل التمهيد لموضوع دراستنا هذه، كان من الضروري إلقاء نظرة شاملة على الحقوق والحريات العامة، وذلك قبل الخوض في تناول مضمون هذه الدراسة، حسب الخطة المقررة والمعتمدة لها.

يعتبر موضوع الحقوق والحريات العامة، قاسماً مشتركاً، وجانباً مهماً، ضمن مجموعة أخرى من الاعتبارات الداعمة لقدرة المجتمع بمؤسساته الرسمية، ومنظماته الاجتماعية على صياغة وبلورة سياسات واضحة تعزز دور كل فرد، وحقه في المشاركة في البرامج والخطط المختلفة لبناء المجتمع ودفعه إلى التقدم والرفاهية والرخاء.

لا شك أن الحقوق والحريات العامة، تعتبر جزء مهم ضمن قضايا حقوق الإنسان في النظام العام القانوني لكل دولة في العصر الحديث، يكفلها الدستور، ويمارسها جميع الأفراد في مواجهة السلطة العامة وفقاً للقانون. ومن هذا المنطلق، فهي تعتبر ضرورية حتمية للتمتع بجميع الحريات الأخرى، مثل حرية التنقل، والإقامة، والسفر، والاجتماع، وغير ذلك من الحريات الأخرى[1].

تتميز الحقوق، والحريات العامة في كونها شاملة، ومتداخلة، وتتسم بالنسبية من حيث أهميتها، وضرورتها بالنسبة للأفراد.

وتأسيساً على ما تقدم، سنبدأ الفصل التمهيدي بتقديم نظرة عامة في الحقوق والحريات العامة، مستهدفين في ذلك توضيح ماهية هذه الحقوق والحريات، وبيان أوجه العلاقة بنيهما وتقسيماتها وأنواعها، وذلك من خلال ثلاث مباحث، على النحو التالي:

- المبحث الأول: ماهية الحقوق والحريات العامة.
- المبحث الثاني: التقسيمات المختلفة للحقوق والحريات.
- المبحث الثالث: أنواع الحقوق والحريات العامة.

---

(١) انظر د. كريم يوسف أحمد كشاكش: الحريات العامة في الأنظمة السياسية المعاصرة، رسالة دكتوراه، مقدمة إلى كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٨٧م، ص٣٤.

المبحث الأول

ماهية الحقوق والحريات العامة

يعد الحق والحرية، منذ أقدم العصور، مطلباً أساسياً لكافة البشرية، فالحرية بالنسبة للإنسان هي روح الوجود، وبالتالي، فهي أسمى ما يعبر عن الذات الإنسانية، ومن هنا فقد اقترن لفظ الحقوق بالإنسان، فهي قيمة إنسانية رفيعة بمقتضاها يتمتع كل إنسان بحقوق وحريات عامة، تنبع من إنسانيته. وبغض النظر عن مصدر هذه الحقوق، فهي تشترك فيما بينها في قاسم واحد وهو ارتباطها بالذات والكرامة الإنسانية.

اكتسب موضوع حقوق الإنسان بصفة عامة أهمية كبيرة، مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين، وذلك نتيجة للجرائم التي ارتكبت بين الدول المتصارعة أثناء الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) وإنشاء الأجهزة والمؤسسات الوطنية والدولية وذلك لتوفير الحماية القانونية اللازمة لحقوق الإنسان بصفة عامة، وعلى وجه الخصوص ما يتعلق منها بالحقوق والحريات العامة، وذلك باعتبار أن هذه الحقوق والحريات ما هي إلا فرع لحقوق الإنسان وحرياته بشكل عام.

وبالتالي سنستعرض ماهية الحقوق والحريات العامة من خلال ثلاث مطالب، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول

مفهوم الحقوق

لقد مرت فكرة حقوق الإنسان عبر عصور التاريخ المختلفة بتطورات هامة ومراحل متعددة، أدت إلى بلورتها في صورتها القانونية الحالية، وقد تطور مفهوم حقوق الإنسان مع تطور الدولة ذاتها، حيث كفلت الدولة لمواطنيها حقوق وحريات معينة دونتها في صلب دساتيرها وقوانينها الأساسية.

ارتبطت الحقوق بالحريات العامة بشكل واضح منذ أن عرفتها المجتمعات القديمة والحديثة، وهي بموضوعاتها المختلفة لا تمثل مفهوماً مجرداً، ولكنها ترتبط إلى حد كبير بأمور فكرية وعقائدية وتاريخية مختلفة، الأمر الذي يجعل تعريفها أمراً نسبياً على مستوى التعريف والتطبيق(١). هذا وتهدف حقوق الإنسان إلى ضمان وحماية معنى الإنسانية في مختلف المجالات، ومن ثمَّ فهي حقوق مقدسة يتعين حمايتها لصالح كل إنسان للحفاظ على كرامته وإنسانيته في مواجهة السلطة العامة داخل الدولة التي يخاطب الإنسان بأحكامها.

يرى البعض أن الحقوق والحريات لا وجود لها إلا في ظل الدولة القانونية، التي يسود فيها مبدأ المشروعية، وتلتزم فيها السلطات الثلاث بالدستور والقانون، سواء فيما بينها، بحيث لا تعتدي سلطة على سلطة أخرى، أو بينها وبين الأفراد(٢).

وللإلمام بكل الجوانب الخاصة بفكرة حقوق الإنسان، فإننا سوف نقسم هذا المطلب إلى ثلاثة فروع على النحو التالي:

---

(١) انظر د. معتز محمد أبو زيد: حرية العقيدة بين التقييد والتقدير، دراسة مقارنة وتطبيقية على النظام الدستوري المصري، بدون دار نشر (الطبعة الأولى)، القاهرة، ٢٠١٠، ص٣.

(٢) انظر د. إبراهيم درويش: القانون الدستوري، النظرية العامة والرقابة الدستورية، دار النهضة العربية، القاهرة، ص٢٩٠.